Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي
E-ISSN: 2959-6505
Volume 4, Issue 2, 2026
Page No: 69-81
Website: https://aajsr.com/index.php/aajsr/index
SJIFactor 2024: 5.028 ISI 2025: 0.915 معامل التأثير العربي (AIF) 2025: 0.76

National Security Between Theory and Practice: An Analytical Study of Contemporary Threats and the Governance Dilemma in Libya (2011-2026)

Tariq Ramadhan Zanbu*
Department of political sciences, Faculty of Economic and political sciences, Nalut University, Nalut, Libya

الأمن القومي بين التنظير والتطبيق: دراسة تحليلية للتهديدات المعاصرة ومعضلة الحوكمة في ليبيا (2011-2026)

طارق رمضان زنبو*
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة نالوت، نالوت، ليبيا

*Corresponding author: Zanpou@yahoo.com

Received: February 10, 2026	Accepted: March 24, 2026	Published: April 06, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This study investigates the structural hiatus between theoretical frameworks of national security and their practical manifestations in fragile transitions, focusing on Libya (2011-2026). It aims to deconstruct contemporary threat landscapes and analyze the impact of institutional fragmentation on sovereign security decision-making. Utilizing a descriptive-analytical approach and the Copenhagen School's securitization framework, the paper demonstrates how Libyan national security has devolved from a cohesive state-centric concept into a fragmented instrument serving non-state actors. The findings suggest that the security impasse is rooted in a 'governance gap' and the political economy of violence. The study advocates for a unified national strategy integrating military and economic dimensions to achieve sustainable stability.

Keywords: National Security, Libya, Security Governance, Copenhagen School, Institutional Fragmentation, Transnational Threats, Political Economy of Violence.

الملخص:
تبحث هذه الدراسة في الفجوة البنيوية بين الأطر النظرية للأمن القومي وتطبيقاتها في البيئات الهشة، مع اتخاذ الدولة الليبية نموذجاً تحليلياً للفترة (2011-2026)، وهدفت الدراسة إلى تفكيك منظومة التهديدات المعاصرة وتحليل أثر الانقسام المؤسسي على سيادة القرار الأمني، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ومقاربة "مدرسة كوبنهاغن"، كما تبرز الدراسة تحول الأمن في ليبيا من مفهوم سيادي شامل إلى أداة "مجزأة" تخدم مصالح فواعل من غير الدول، تخلص الدراسة إلى أن جوهر المعضلة الليبية يكمن في "فجوة الحوكمة" وارتهان الأمن "للاقتصاد السياسي للعنف، وتوصي الدراسة بضرورة صياغة استراتيجية وطنية تدمج الأبعاد العسكرية والاقتصادية لكسر حلقة الانكشاف الأمني في منظومة الأمن القومي الليبي.

الكلمات المفتاحية: الأمن القومي، ليبيا، حوكمة الأمن، مدرسة كوبنهاغن، الانقسام المؤسسي، التهديدات العابرة للحدود، الاقتصاد السياسي للعنف.

المقدمة:

يُعد الأمن القومي من أكثر المفاهيم حضوراً في خطاب الدولة الحديثة، ومن أكثرها قابلية للتسييس والتمطيط، فبينما ينطلق الخطاب الرسمي عادةً من حماية "الدولة" ضد التهديدات والمخاطر، يذهب التحليل الأكاديمي المعاصر إلى أن الأمن القومي هو بالأساس "قدرة منظومية" تشمل مؤسسات الحكم، والنسيج الاجتماعي، والاقتصاد، والشرعية، والحدود، والعلاقات الخارجية، وفي حالات الدول الهشّة أو المنقسمة، يتحول الأمن القومي من وظيفة دولة إلى "ساحة تنازع" بين فواعل متعددة: "حكومات متنافسة، أجهزة أمنية غير موحّدة، مجموعات مسلحة، شبكات تهريب، وقوى خارجية"، وتُجسد ليبيا بعد 2011 هذا التحول بوضوح: "أمن قومي بلا مركز قرار موحّد، وسيادة متنازع عليها، وأمن عام متذبذب، واقتصاد سياسي يغذي العنف بدل أن يموّل الاستقرار".

يعد مفهوم الأمن القومي أحد أكثر المفاهيم السياسية تعقيداً وديناميكية، حيث لم يعد مرادفاً للقوة العسكرية الصرفة أو حماية الحدود الجغرافية فحسب، بل استحال إلى منظومة شاملة تتداخل فيها الأبعاد السياسية، الاقتصادية، والمجتمعية. وفي ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة، انتقل التركيز البحثي من 'أمن الدولة' ككيان صلب، إلى 'أمن الإنسان' و'أمن المؤسسات'، وهو ما وضع الدول التي تمر بمراحل انتقالية هشّة أمام اختبارات بنيوية قاسية.

وتبرز الحالة الليبية منذ عام 2011 كنموذج **راديكالي** (أي نموذج حاد وجذري يعكس القطيعة الكاملة مع الأنماط الأمنية السابقة) لتفكك مفهوم الأمن القومي التقليدي؛ فالدولة التي كانت تتمتع بمركزية أمنية مطلقة، واجهت فجأة انهياراً في احتكار أدوات العنف الشرعي، مما أدى إلى بروز فواعل من غير الدول (Non-State Actors) كلاعبين رئيسيين في صياغة المشهد الأمني. هذا التحول لم يؤدِّ فقط إلى انفلات أمني، بل أوجد ما يمكن تسميته بـ **'السيولة السيادية'**، حيث تعددت مراكز القرار الأمني وانقسمت المؤسسات العسكرية والمالية، مما جعل من الصعوبة بمكان صياغة استراتيجية وطنية موحدة تلبي تطلعات الاستقرار حتى عام 2026.

إن جوهر المعضلة في ليبيا لا يكمن فقط في وجود تهديدات خارجية أو عابرة للحدود كالإرهاب والهجرة غير النظامية، بل يكمن في 'معضلة الحوكمة الأمنية' وتغول الاقتصاد السياسي للعنف، حيث باتت الموارد السيادية أداة لتمويل الانقسام بدلاً من أن تكون ركيزة للأمن القومي. وبالاستناد إلى مقاربة مدرسة 'كوبنهاغن' التي تدمج بين القطاعات الخمسة للأمن (العسكري، السياسي، الاقتصادي، المجتمعي، والبيئي)، تسعى هذه الدراسة إلى تفكيك هذه التشابكات وتحليل الفجوة القائمة بين التنظير الأمني والممارسة التطبيقية في واقع ليبي يتسم بالتعقيد وتعدد الولاءات.

تتناول هذه الدراسة مفهوم الأمن القومي بوصفه إطارًا تحليليًا وسياسياً يتجاوز المعنى العسكري التقليدي، ليرتبط بقدرة الدولة والمجتمع على حماية البقاء والسيادة ووحدة الإقليم واستدامة الموارد، وإدارة المخاطر الداخلية والخارجية ضمن بيئة إقليمية ودولية متحولة، وتطبّق الدراسة هذا الإطار على الحالة الليبية عبر تحليل "وصفي – تحليلي" عميق لمصادر التهديد، وبنية الفاعلين الأمنيين، وإشكاليات الشرعية والانقسام المؤسسي، والاقتصاد الريعي، والهجرة غير النظامية، والجريمة المنظمة، والتدخلات الخارجية، وتخلص الدراسة إلى أن مأزق الأمن القومي الليبي ليس في "غياب القوة" فقط، بل في غياب "حوكمة الأمن"، بمعنى نقص المرجعية الاستراتيجية الموحدة، وتعدد مراكز القرار، وتغول الفاعلين المسلحين، وضعف قدرة الدولة على تقديم الأمن كخدمة عامة محكومة بالقانون.

ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم إسهام نظري وتحليلي من خلال اختبار تطبيقي لمقاربة مدرسة " كوبنهاغن" على حالة الدولة الهشة، مع تطوير أداة تحليلية (مصفوفة الأبعاد الخمسة) يمكن توظيفها في دراسات مستقبلية عن الأمن القومي في الدول العربية.

إشكالية الدراسة (The Research Problem):

تكمن مشكلة الدراسة في حالة "الانفصام البنيوي" التي يعاني منها الأمن القومي الليبي؛ حيث تتوفر للدولة موارد اقتصادية وموقع جيوسياسي استراتيجي، إلا أنها تفتقر إلى "وحدة العقيدة الأمنية" وحوكمة المؤسسات السيادية، وقد أدى الانقسام المؤسسي منذ عام 2011 إلى تحويل مفهوم الأمن من "وظيفة حماية للدولة والمواطن" إلى "أداة صراع" بين النخب والفواعل المسلحة، وتتجسد المعضلة في عجز المقاربات التقليدية عن معالجة التهديدات الهجينة (تداخل شبكات الجريمة، الإرهاب، الهجرة غير النظامية، والتدخل الدولي)، مما يطرح تساؤلاً جوهرياً حول كيفية صياغة استراتيجية أمنية وطنية في بيئة تفتقر إلى الحد الأدنى من التوافق السياسي والمؤسسي حتى عام 2026.

وتتحدد إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيس حول مدى قدرة الدولة الليبية على استعادة حوكمة أمنها القومي في ظل الانقسام المؤسسي والتهديدات الهجينة المحيطة بها.

تساؤلات الدراسة (Research Questions):

تسعى هذه الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

- إلى أي مدى ساهم الانقسام المؤسسي وتنامي ظاهرة (القبيلة والغنية والمغالبة) في تقويض حوكمة الأمن القومي الليبي وتنامي التهديدات الهجينة، وما هي المسارات الممكنة لبناء استراتيجية أمنية شاملة بحلول عام 2026؟

ويتفرع من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية الآتية:

1. كيف تطور مفهوم الأمن القومي في الفكر السياسي المعاصر وفقاً لمدرسة كوبنهاغن، وكيف ينطبق ذلك على الحالة الليبية؟

2. ما هي طبيعة التهديدات (العسكرية، السياسية، الاقتصادية) التي واجهت الأمن القومي الليبي في الفترة (2011-2025)؟
3. كيف أثر تسييس الاقتصاد (الاقتصاد السياسي للعنف) وتعدد الولاءات المسلحة على سيادة القرار الأمني في ليبيا؟
4. ما هي السيناريوهات المتوقعة لمستقبل الأمن القومي الليبي في ظل التجاذبات الدولية الراهنة؟

أهمية الدراسة (Research Significance):

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال مستويين رئيسيين:

1. **الأهمية العلمية (الأكاديمية):** تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات السياسية المتعلقة بمفهوم الأمن القومي في "الدول الهشة"، وذلك عبر تطبيق مقاربة مدرسة "كوبنهاغن" على واقع غير مستقر كالحالة الليبية، كما تقدم إطاراً نظرياً يدمج بين الأبعاد التقليدية والحديثة للأمن، مما يفتح آفاقاً للباحثين في دراسة التحولات الأمنية في منطقة شمال أفريقيا.
2. **الأهمية العملية (التطبيقية):** تأتي هذه الدراسة في توقيت حرج تمر به الدولة الليبية (2011-2026)، حيث تقدم لصنّاع القرار والخبراء الأمنيين رؤية تحليلية حول مكمن الخلل في الحوكمة الأمنية، وتبرز أهميتها في محاولة وضع خارطة طريق لاستعادة سيادة القرار الأمني وتوحيد المؤسسات السيادية بعيداً عن التجاذبات المسلحة.

أهداف الدراسة (Research Objectives):

تسعى الدراسة بشكل محدد إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تأصيل مفهوم الأمن القومي وتطوره التاريخي، مع تسليط الضوء على القطاعات الأمنية الخمسة وفقاً لمنظور مدرسة كوبنهاغن.
2. تشخيص مصفوفة التهديدات والمخاطر التي واجهت الدولة الليبية منذ عام 2011، وتصنيفها بين تهديدات وجودية وتهديدات وظيفية.
3. تحليل أثر الانقسام المؤسسي والسياسي على فاعلية أداء الأجهزة الأمنية، وكيفية نشوء "الاقتصاد السياسي للعنف".
4. استشراف مستقبل الأمن القومي الليبي حتى عام 2026، وتقديم مقترحات عملية لبناء استراتيجية أمنية وطنية شاملة تتجاوز معضلة الانقسام.

فرضيات الدراسة (Research Hypotheses):

تعتمد الدراسة على الفرضيات التالية:

1. **الفرضية الأولى (المؤسسية):** كلما زاد الانقسام المؤسسي وتعددت مراكز القرار، تراجعت فاعلية الأمن القومي وتحول من وظيفة سيادية إلى أداة لخدمة المصالح الفئوية.
2. **الفرضية الثانية (حوكمة الأمن):** إن أزمة الأمن القومي في ليبيا ليست أزمة نقص في الموارد العسكرية، بل هي أزمة حوكمة ناتجة عن غياب العقيدة الأمنية الموحدة وتغول الفواعل من غير الدول.
3. **الفرضية الثالثة (المنهجية):** يوفر إطار مدرسة 'كوبنهاغن' بأبعاده الخمسة التفسير الأكثر شمولاً لتحول التهديدات في ليبيا من النمط التقليدي إلى النمط الهجين.
4. **الفرضية الرابعة (الاستشرافية):** لا يمكن تحقيق أمن قومي مستدام بحلول عام 2026 إلا عبر 'مقاربة شاملة' تدمج بين الإصلاح الهيكلي للمؤسسات والمصالحة المجتمعية وتجفيف منابع اقتصاد العنف.

منهج الدراسة (Research Methodology):

تعتمد الدراسة على تكامل منهجي يسعى لتحليل ابعاد الظاهرة الأمنية في ليبيا، **وذلك من خلال:**

1. **المنهج الوصفي:** الذي يُستخدم لرصد وتشخيص واقع الأمن القومي الليبي منذ عام 2011، وتوصيف طبيعة التهديدات الهجينة وتحولات القوة داخل الدولة، مع تحليل هذه المعطيات لاستخلاص النتائج.
2. **المنهج الاستدلالي (Deductive Method):** وهو المحرك الأساسي للدراسة، حيث يتم الانتقال من "العام" (الأطر النظرية لمدرسة كوبنهاغن وقطاعاتها الخمسة) إلى "الخاص" (إسقاط هذه المفاهيم على الحالة الليبية)، وذلك لاختبار مدى انطباق الفرضيات النظرية على واقع الدولة الهشة.
3. **مقاربة تحليل النظم:** لغرض فهم التفاعلات بين الانقسام المؤسسي كـ "مُدخل" وأزمة الحوكمة الأمنية كـ "مُخرج"، وكيفية تأثيرهما على سيادة القرار الأمني.

حدود الدراسة (Research Scope):

- **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على تحليل مفهوم الأمن القومي بأبعاده الشاملة (السياسية، العسكرية، الاقتصادية، والمجتمعية) مع التركيز على "إشكالية الحوكمة".
- **الحدود الزمنية:** تغطي الدراسة الفترة من عام 2011 (بداية التحول السياسي والأمني في ليبيا) وصولاً إلى عام 2026، لرصد تطور التهديدات واستشراف المستقبل.
- **الحدود المكانية:** الدولة الليبية في سياقها الداخلي وتفاعلاتها مع المحيط الإقليمي والدولي.

التعريفات الإجرائية: تعتمد هذه الدراسة مجموعة من التعريفات الإجرائية التي تشكل حجر الزاوية في تحليل الحالة الليبية، **وذلك على النحو الآتي:**

1. **الانقسام المؤسسي (Institutional Fragmentation):** يُعرف إجرائياً بأنه تعدد الهياكل السيادية وتنازع الشرعية بين مراكز القوى، مما يؤدي إلى شلل الوظائف الحيوية للدولة (سالم، 2023).
2. **غياب حوكمة الأمن (Lack of Security Governance):** هو فشل الدولة في إخضاع المؤسسات الأمنية والمسلحة لمعايير المساءلة القانونية والرقابة المؤسسية (الزياني، 2022).
3. **غياب العقيدة الأمنية (Absence of Security Doctrine):** هو فقدان الرؤية الوطنية الموحدة لتحديد مصادر التهديد، وتحل محلها ولاءات فرعية (قبائل ومناطق) تسبق الولاء للوطن. (حماد، 2021).
4. **ضعف الرقابة المدنية (Weak Civilian Oversight):** يُقصد به غياب إشراف المؤسسات المنتخبة والقضاء على ميزانيات وأداء الأجهزة الأمنية (مركز الجزيرة للدراسات، 2024).
5. **تغول أمن السلطة على أمن الدولة (Securitization of Power):** هو تحويل الأجهزة الأمنية من أدوات لحماية كيان الدولة إلى أدوات لحماية النخب السياسية وضمان بقائها في الحكم. (بشارة، 2022).
6. **الاقتصاد السياسي للعنف (Economic Politicization):** هو استخدام الموارد السيادية (النفط والبنك المركزي) لتمويل النزاعات المسلحة وشراء الولاءات السياسية. (التقرير الاستراتيجي العربي، 2024).
7. **التهديدات الهجينة (Hybrid Threats):** هي مخاطر غير نمطية تجمع بين العمل العسكري غير النظامي، والجريمة المنظمة، واستغلال أزمات الهجرة للضغط السياسي. (مجلة الدفاع، 2024).
8. **الانكشاف الأمني وتآكل السيادة (Security Exposure):** هو فقدان السيطرة الفعلية على الحدود والمجال الجوي والبحري، مما يجعل الدولة عرضة للتدخلات الخارجية. (عبد الحي، 2023).
9. **ديمومة الأزمة (Crisis Perpetuation):** هي نشوء طبقة مستفيدة من استمرار الفوضى، تعمل على إفشال مبادرات الاستقرار لضمان استمرار نفوذها المالي والسياسي. (المؤسسة الليبية للسياسات، 2025).

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن القومي ومقاربة مدرسة "كوبنهاغن".

تمثل دراسة الأمن القومي تحدياً معرفياً نظراً لسيولة المفهوم وتعدده، فلم يعد الأمن مجرد غياب للتهديد العسكري، بل أصبح عملية بناء اجتماعي وسياسي، تحددها قدرة الدولة على حماية قيمها الجوهرية ومؤسساتها من التهديدات الوجودية.

أولاً: تطور مفهوم الأمن القومي (من المنظور التقليدي إلى المنظور الشامل):

انتقل مفهوم الأمن القومي من المدرسة الواقعية التي حصرته في القوة العسكرية للدولة وحماية الحدود، إلى مفاهيم أكثر اتساعاً تشمل أمن الفرد والمجتمع، في البيئات الهشة مثل الحالة الليبية، يلاحظ أن الأمن القومي يعاني من أزمة تعريف؛ حيث يتم الخلط بين أمن النظام الحاكم وأمن الدولة ككيان مستدام، إن التحول نحو أمن المؤسسات وأمن الإنسان هو ما يحدد قدرة الدولة على البقاء في ظل الأزمات البنيوية (World Bank, 2025, p. 12).

وفي هذا السياق، يبرز مفهوم الأمننة (Securitization) الذي طرحته مدرسة "كوبنهاغن" (Copenhagen School)، حيث يتم بلورة قضايا اجتماعية أو اقتصادية إلى قضايا أمنية وجودية تتطلب إجراءات استثنائية، وفي الحالة الليبية، أدى غياب العقيدة الأمنية الموحدة إلى "تجزئة الأمن"، حيث أصبح لكل فاعل سياسي أو عسكري تعريفه الخاص للأمن القومي بناءً على مصالحه الضيقة (United Nations Security Council, 2024).

ثانياً: مقاربة مدرسة كوبنهاغن (مصفوفة الأبعاد والقطاعات الخمسة):

تعد مدرسة "كوبنهاغن"، بزعامة باري بوزان وأولي ويفر (Buzan & Wæver, 2003)، الإطار الأنسب لتحليل الحالة الليبية، لكونها وسعت نطاق الأمن ليشمل خمسة قطاعات متداخلة وهي التي تشكل بمجموعها "أبعاد الأمن القومي الشامل (The Pentagonal Approach):

1. **القطاع العسكري:** ويتعلق باحتكار الدولة لأدوات العنف الشرعي، في ليبيا، يبرز التهديد هنا في تعدد الجيوش وغياب الهرمية العسكرية الموحدة.(Brookings Institution, 2024, p. 4)
2. **القطاع السياسي:** ويركز على شرعية الحكومة واستقرار المؤسسات السيادية؛ حيث يتمثل التهديد الوجودي في ليبيا في حالة "الانقسام المؤسسي" التي أدت إلى تآكل سيادة الدولة وتقويض مرجعيتها القانونية والسياسية الموحدة. (United Nations Security Council, 2024, S/2024/914)
3. **القطاع الاقتصادي:** يتعلق بالوصول إلى الموارد واستدامة التنمية.، تتحول الموارد في ليبيا (النفط والشركات السيادية) من ركيزة للأمن إلى "وقود للصراع" عبر ما يسمى بالاقتصاد السياسي للعنف (International Crisis Group, 2025, p. 8).
4. **القطاع المجتمعي:** ويرتبط بالهوية والتماسك الاجتماعي، يؤدي الصراع في ليبيا إلى تآكل النسيج الوطني وبروز الهويات الفرعية (القبيلة، المنطقة) كبديل للهوية الوطنية الجامعة. (البشير،2022)، وشيوع ظاهرة تغليب مصالح القبيلة والغنيمة والمغالبة في الفكر العربي ما أدى إلى تغييب فكر وآليات الدولة في المنظومة السياسية وتعميق هشاشة الدولة (الجابري، 1990).
5. **القطاع البيئي:** ويشمل التحديات العابرة للحدود وتأمين الموارد الطبيعية، وهو بُعد يزداد أهمية في ظل التغيرات المناخية وأزمات المياه والطاقة في شمال أفريقيا (IFAD, 2024, p. 6).

ثالثاً: الإطار التحليلي للدراسة (Analytical Framework)، النموذج المقترح لتحليل أزمة الأمن القومي الليبي:
يقترح الباحث نموذجاً تفسيرياً يوضح أن أزمة الأمن القومي الليبي هي منظومة دائرية(Circular System) ؛ حيث يعمل الانقسام المؤسسي وغياب حوكمة الأمن وغياب العقيدة الأمنية وضعف التنسيق والتكامل الأمني وتنامي فكر (القبيلة والغنيمة والمغالبة) كمتغيرات مستقلة على إنتاج آليات وسيطة تتمثل في تغول أمن السلطة واختطاف الموارد عبر الاقتصاد السياسي للعنف (كارتاس، 2023)، تؤدي هذه التفاعلات بالضرورة إلى النتيجة النهائية وهي الانكشاف الأمني وتآكل السيادة وارتفاع معدلات الجريمة وضعف إدارة وأمن الحدود والهجرة غير النظامية كمتغير تابع. (عبد الحي، 2023).

البيئة الاستراتيجية: الخلفية التاريخية والمقومات

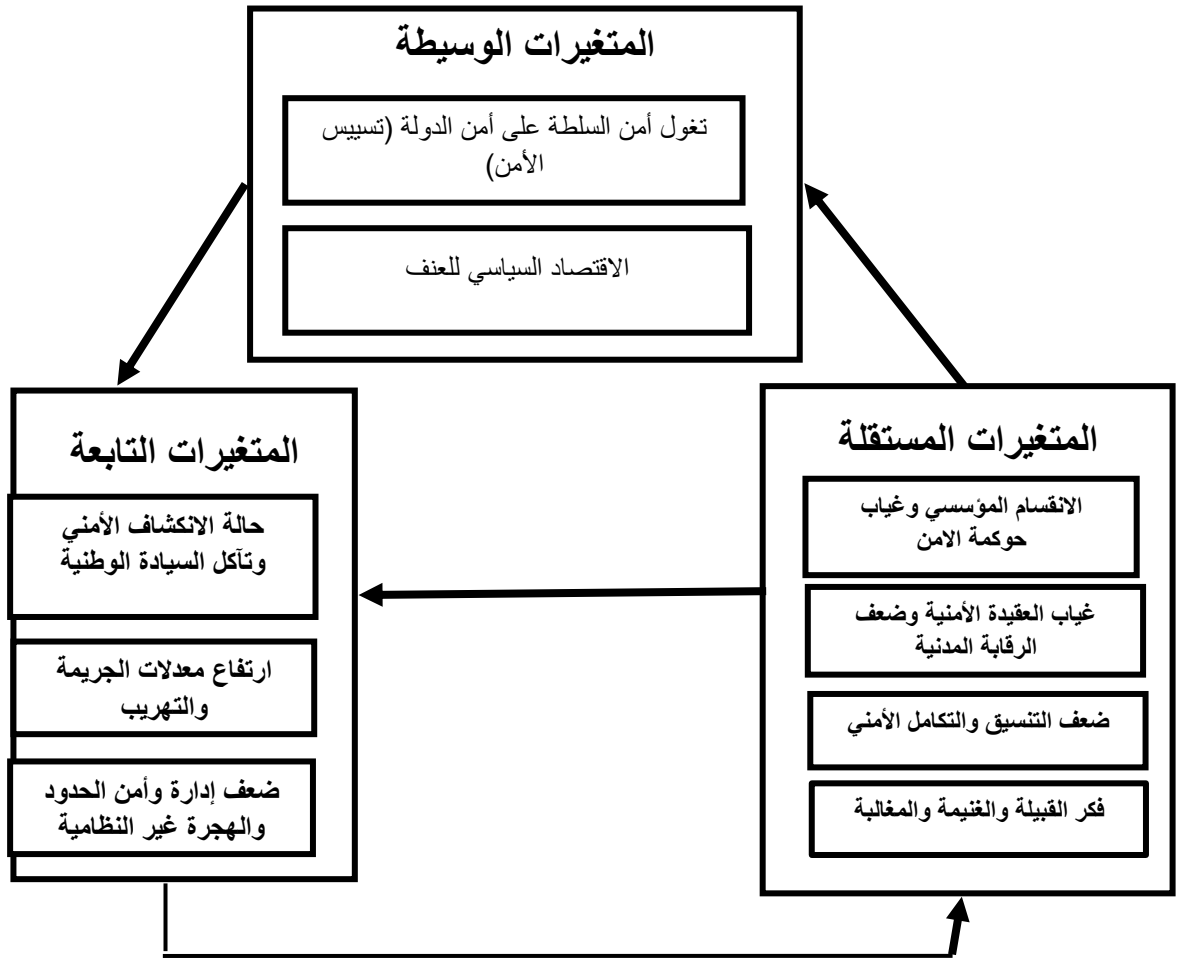

النموذج رقم (1): النموذج التحليلي المقترح لأزمة الأمن القومي الليبي
من إعداد الباحث بالاعتماد على مفاهيم مدرسة كوبنهاغن *(Buzan & Wæver, 2003)*، *وبيانات (Brookings Institution, 2024)* و*(UN Security Council, 2024)*

يُجسد الشكل رقم (1) النموذج التحليلي الذي تتبناه الدراسة، وتبرز أهمية هذا النموذج في إظهار حلقة التغذية الراجعة التي تفسر لماذا تعيد الأزمة إنتاج نفسها رغم المبادرات الدولية، مما يؤكد أن الحل يكمن في كسر هذه الحلقة عبر مدخل الحوكمة الشاملة.

المبحث الثاني: واقع الأمن القومي في ليبيا وتوصيف التهديدات المعاصرة:

لا يمكن فهم معضلة الأمن القومي في ليبيا دون إدراك طبيعة البيئة الأمنية التي تشكلت بعد عام 2011، والتي اتسمت بظاهرة سيولة التهديدات، حيث انتقلت الدولة من حالة الأمن المركزي الشامل إلى حالة التشظي الأمني الراديكالي، مما أدى إلى بروز تهديدات غير نمطية تتجاوز القدرة التقليدية للمؤسسات (هلال، 2023).

أولاً: مستويات التهديدات المعاصرة:

بناءً على رصد الواقع الميداني والتقارير الدولية، يمكن تصنيف التهديدات إلى ثلاثة مستويات مترابطة كما يوضحها النموذج التحليلي للدراسة:

1. **التهديدات الوجودية والصلبة (Military & Existential):** تتمثل في تعدد مراكز احتكار العنف وانقسام العقيدة العسكرية. يشير تقرير خبراء الأمم المتحدة (S/2024/914) إلى أن شبكات المصالح المسلحة خلقت موازين قوى موازية للدولة، مما جعل مفهوم الجيش الوطني الموحد يواجه عوائق بنيويةن (United Nations Security Council, 2024)هذا الانقسام أدى إلى نشوء جيوب أمنية تستغلها الجماعات المتطرفة والفاعلون غير الدوليين.
2. **التهديدات الاقتصادية وتسييس الموارد:** يرتبط الأمن القومي الليبي عضوياً "بـالاقتصاد السياسي للعنف"، ووفقاً لمقاربة معهد "بروكينجز"، فإن ارتهان النفط للصراعات السياسية حوّل المورد السيادي من أداة بناء إلى أداة حصار وتبادل الضغوط.(Brookings Institution, 2024) كما أن تجميد الأصول وهدر الموارد السيادية في ظل غياب الرقابة المدنية أدى إلى تآكل الأمن الغذائي والمالي للمواطن (International Crisis Group, 2025) .
3. **التهديدات الهجينة والعابرة للحدود (Hybrid & Transnational):** تشمل القضايا التي تضغط على سيادة الدولة دون مواجهة مباشرة، **وأبرزها:**

أ. **معضلة الهجرة غير النظامية:** حيث استغلت شبكات الجريمة المنظمة حالة السيولة السيادية لتحويل ليبيا إلى منطقة عبور مضطربة، مما رتّب التزامات أمنية وإنسانية تفوق قدرة المؤسسات الهشة (ReliefWeb, 2025) .

ب. **التدخلات الخارجية والأمننة بالوكالة:** تحول الفضاء الليبي إلى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية، مما جعل القرار الأمني مرتهناً للتوافقات الدولية الكبرى وليس للمصلحة الوطنية.(Security Council Report, 2025)

ثانياً: الأصول والمقومات الهيكلية للأمن القومي الليبي:

1. **الميراث التاريخي وأزمة أمن النظام:** عانت ليبيا لعقود من اختزال الأمن القومي في أمن النظام (Regime Security)، مما حال دون بناء مؤسسات أمنية مهنية ذات عقيدة وطنية محايدة (بشارة، 2022)، هذا الإرث أدى بعد عام 2011 إلى فراغ في الهوية الأمنية، حيث عجزت المراحل الانتقالية عن إنتاج مفهوم جامع يتجاوز الانقسامات الجهوية.
2. **المقومات الجيواستراتيجيّة (الموقع والموارد):** تمتلك ليبيا مقومات تمثل سلاحاً ذو حدين؛ فالموقع على المتوسط يمنحها ميزة "الدولة العازلة" استراتيجياً، لكنه يجعلها عرضة للتدخلات الخارجية، كما أن اللعنة الموردية (Resource Curse)حولت الاحتياطيات النفطية من ركيزة أمان إلى بؤرة للصراع بين النخب (مقلد، 2023).

ثالثاً: مؤشرات تآكل الأمن القومي (النتائج):

ي**مكن قياس فاعلية الأمن القومي الحالي عبر ثلاثة مؤشرات حرجة:**

1. **مؤشر السيادة:** تراجع القدرة على اتخاذ قرار سيادي مستقل نتيجة الوجود الأجنبي وتعدد القواعد.
2. **مؤشر الاحتكار الشرعي للقوة:** اتساع الفجوة بين المؤسسة العسكرية الرسمية والتشكيلات الموازية.
3. **مؤشر الاستقرار المؤسسي:** الربط بين تدفق الموارد وحالة السلم الأهلي، حيث يمثل أي إغلاق نفطي "تهديداً وجودياً" مباشراً (World Bank, 2025) .

وبناءً على ما تم تأصيله في الإطار النظري حول مقاربة مدرسة "كوبنهاغن" التي وسعت نطاق الأمن القومي ليشمل أبعاداً غير عسكرية، سيقوم هذا المبحث على إسقاط هذه الأبعاد الخمسة على الواقع الليبي المعاصر منذ عام 2011، لتفكيك بنية التهديدات وتصنيفها كما يوضحه النموذج رقم (2).

شكل رقم (2): مصفوفة أبعاد التهديدات للأمن القومي الليبي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

(Buzan & Waver, 2003)؛ (Brookings Institution, 2024) ؛ (UN Security Council, 2024)

يُظهر النموذج التحليلي الموضح في الشكل رقم (2) أن أزمة الأمن القومي الليبي ليست نتاجاً لتهديدات معزولة، بل هي محصلة لتفاعلات بنيوية معقدة، فمن خلال تطبيق مقاربة مدرسة "كوبنهاغن للأبعاد الخمسة"، يتضح أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في (الانقسام المؤسسي وغياب حوكمة الأمن، وغياب العقيدة الأمنية وضعف التنسيق والتكامل الأمني وتنامي فكر "القبيلة والغنيمة والمغالبة") تعمل كمحفز (Catalyst) لبقية التهديدات، حيث تعمل على إنتاج آليات وسيطة تتمثل في تغول أمن السلطة واختطاف الموارد عبر الاقتصاد السياسي للعنف (كارتاس، 2023)، تؤدي هذه التفاعلات بالضرورة إلى النتيجة النهائية وهي الانكشاف الأمني وتآكل السيادة وارتفاع معدلات الجريمة وضعف إدارة وأمن الحدود والهجرة غير النظامية كمتغيرات تابعة كما هو مبين في النموذج التحليلي رقم (1).

فعلى الصعيد العسكري، أدى غياب الاحتكار الشرعي للقوة إلى 'تجزئة الأمن'، بينما تسبب التداخل بين المتغيرات السياسية والاقتصادية في ظهور ما يُعرف "بـ تسييس الاقتصاد" او "الاقتصاد السياسي للعنف"، حيث يتم توظيف موارد الدولة (النفط) لتغذية الصراعات المسلحة بدلاً من تعزيز الأمن القومي الشامل.

وعلى الصعيد الاجتماعي، يؤدي تنامي فكر "الغنيمة والقبيلة والمغالبة" إلى إنهاك الدولة واضعاف قدراتها على إدارة شؤونها وهدر موارد الدولة وانتشار الفساد الإداري والمالي والسياسي، وضعف ثقة وتعاون المواطنين لإنجاح مؤسسات الدولة وتطبيق معايير الحوكمة الأمنية والمؤسساتية الرشيدة، وبالتالي تنامي ظواهر الابتزاز السياسي والتدخلات الخارجية وضعف السيادة الوطنية واستقلال القرار وانتشار الجريمة وضعف السيطرة والإدارة الحدودية، وغيرها من المظاهر السلبية الماسة بالأمن القومي الليبي.

هذا الترابط يؤكد فرضية الدراسة بأن حالة الانكشاف وضعف السيطرة والحوكمة الأمنية ستظل قائمة ما لم يتم معالجة الخلل البنيوي في منظومة الحوكمة، وهو ما ينقلنا من مجرد رصد التهديدات إلى ضرورة فهم ميكانيزمات الفشل في التطبيق، وهو ما سيتم تفصيله في المبحث القادم.

رابعاً: الأصول والمقومات الهيكلية للأمن القومي الليبي:

1. **الخلفية التاريخية وتشكل العقيدة الأمنية (Historical Context):** ارتبط مفهوم الأمن القومي الليبي تاريخياً بمواجهة التهديدات الخارجية (الاستعمار) ثم تحول في العقود الأربعة التي سبقت عام 2011 إلى مفهوم "أمن النظام " (Regime Security)فهذا الإرث التاريخي أدى إلى غياب "مؤسسات أمنية وطنية قوية" ذات عقيدة محايدة، مما جعل الدولة بعد 2011 تواجه فراغاً في "الهوية الأمنية"، حيث لم تنجح المراحل الانتقالية في صياغة مفهوم جامع يتجاوز الصراعات الجهوية والسياسية (بشارة، 2022).
2. **مقومات وعناصر الأمن القومي الليبي (Elements of National Security Power):** تمتلك ليبيا مقومات استراتيجية تمثل في آنٍ واحد نقاط قوة ومصادر تهديد **(فرص ومخاطر):**

- **الموقع الجيواستراتيجي:** تتمتع ليبيا بإطلالة واسعة على المتوسط وعمق أفريقي، مما يجعلها "دولة عازلة" للأمن الأوروبي وحلقة وصل تجارية، ولكنها أيضاً عرضة للتدخلات الدولية. (مقلد، 2023).
- **المقومات الطاقوية**: الاحتياطيات النفطية والغازية في ليبيا تمثل الركيزة الأساسية للأمن القومي الاقتصادي، ولكنها أصبحت مركزاً للصراع (Resource Curse) في ظل غياب الحوكمة.
- **الكتلة البشرية والنسيج المجتمعي:** ليبيا مجتمع متجانس عرقياً ودينياً، مما يمثل صمام أمان ضد التفكك، إلا أن التسييس والمصالح القبلية والمناطقية وتنامي فكر المغالبة والغنيمة أضعف هذا المقوم (البشير،2022).

3. **المؤشرات والنتائج (Indicators & Outcomes):**

يمكن قياس فاعلية الأمن القومي الليبي من خلال المؤشرات التالية المسقطة على الواقع الحالي:

- **مؤشر السيادة**: تراجع القدرة على اتخاذ القرار الأمني المستقل نتيجة تعدد القواعد الأجنبية والارتهان لاتفاقات إقليمية متضاربة (UK Home Office, 2025).
- **مؤشر الاحتكار الشرعي للقوة:** وجود فجوة كبيرة بين القوات النظامية الرسمية والتشكيلات المسلحة، مما يؤدي إلى "تعدد مصادر القرار العسكري".
- **مؤشر الاستقرار الاقتصادي:** الربط المباشر بين استمرار تدفق النفط واستقرار الأمن القومي، حيث يمثل أي إغلاق للحقول "تهديداً وجودياً" لميزانية الدولة وأمن المواطن الغذائي (World Bank, 2025).

المبحث الثالث: مأزق التطبيق وفجوة الحوكمة في منظومة الأمن القومي الليبي:

يتمحور جوهر الأزمة الليبية في عدم القدرة على ترجمة المفاهيم النظرية للأمن القومي إلى ممارسات مؤسسية مستدامة، فبينما يقدم الإطار النظري تصوراً شاملاً للأمن القومي، يكشف تحليل الواقع عن ثلاثة اختلالات بنيوية رئيسية تعيق أي تطبيق فعال، وتستند التحليلات التالية إلى استقراء معمق للتقارير الدولية والوثائق المتاحة.

أولاً: تغول "أمن السلطة" على "أمن الدولة": منذ عام 2011، عانت ليبيا من ظاهرة "تسييس الأمن"، حيث تحولت الأجهزة الأمنية والتشكيلات المسلحة إلى أدوات لحماية الشرعيات المتنازعة بدلاً من حماية الدولة ككيان موحد، حيث يكشف تحليل تقارير معهد بروكينجز (Brookings Institution, 2024) عن كيفية تطور هذه الظاهرة، مشيراً إلى أن المشهد الأمني الليبي لا يزال يهيمن عليه العديد من الجماعات المسلحة الهجينة، وأن ولاءات هذه التشكيلات أصبحت موزعة بين قوى سياسية متناحرة، مما جعل من المستحيل تطبيق استراتيجية أمنية وطنية واحدة، خاصة في أعقاب كارثة فيضانات درنة في سبتمبر 2023 (Brookings Institution, 2024, p. 3).

هذا الاختلال لم يكن مجرد تغيير تنظيمي، بل أدى إلى إفراغ مفهوم "المصلحة الوطنية العليا" من مضمونه الجوهري، فمن خلال تتبع القرارات الأمنية الرئيسية خلال الفترة (2011-2026)، يلاحظ أن "مصلحة البقاء السياسي" للقادة والفصائل المسلحة حلت محل أي تطبيق مفهوم شامل للأمن القومي (Brookings Institution, 2024, p. 5) إن هذا النمط من الإدارة يعزز المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة (الانقسام المؤسسي وغياب حوكمة الأمن، وغياب العقيدة الأمنية وضعف التنسيق والتكامل الأمني وتنامي فكر "القبيلة والغنيمة والمغالبة")، ويجعل من الأمن القومي مفهوماً مجزأً جغرافياً وسياسياً، حيث تختلف تعريفات "العدو" و"التهديد" من منطقة إلى أخرى.

ثانياً: تسييس الاقتصاد واختطاف الموارد (الاقتصاد السياسي للعنف):

يشير الواقع الليبي إلى ترابط عضوي بين السلاح والمال؛ فالفشل في حوكمة قطاع الأمن أدى إلى نشوء شبكات مصالح تستفيد من حالة السيولة الأمنية "الهشاشة الأمنية"، إن عمليات تهريب الوقود، والسيطرة غير القانونية على الاعتمادات المستندية، والنزاع المستمر حول إدارة المصرف المركزي، هي في جوهرها تهديدات للأمن القومي الاقتصادي، ويؤكد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) أن الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، وأن تقلبات أسعار النفط تشكل تحديات كبيرة للاستقرار الاقتصادي والتخطيط، مما يجعل هذا المورد الحيوي هدفاً استراتيجياً للصراع (IFAD, 2024, p. 4)، (Transparency International ,2025)، ولا يقتصر مأزق الأمن القومي الليبي في هذا السياق على النزاع حول الموارد فحسب، بل يمتد إلى ما يُعرف "بمأسسة اقتصاد الظل"، ويكشف التحليل الكمي والنوعي لتقارير البنك الدولي (World Bank, 2025) عن حجم هذه الكارثة، فبحسب تقرير البنك الدولي، تشير التقديرات إلى أن ليبيا تفقد سنوياً ما بين 3 إلى 5 مليارات دولار من عائداتها النفطية والجمركية نتيجة عمليات التهريب والاعتمادات المستندية الوهمية وضعف الحوكمة المالية، مما يؤدي إلى استنزاف الموارد التي كان يمكن توظيفها في مشاريع التنمية ويعمق معاناة المواطن الليبي من الفقر والبطالة والركود الاقتصادي، وتتفق هذه الحالة مع دراسات (مركز دراسات الوحدة العربية،2023) في أن إصلاح قطاع الأمن يصطدم دائماً بتغول الفواعل المسلحة على المؤسسات النظامية، مما يجعل القرار الأمني مرتهناً للتجاذبات الخارجية (Security Council Report, 2025).

والأخطر من ذلك، فإن تقارير فريق الخبراء الأمميين توثق (United Nations Security Council, 2024)، أن هذه الأموال لا تختفي، بل تذهب مباشرة لتمويل شبكات مسلحة عابرة للحدود، ويؤكد التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بليبيا (S/2024/914) على استمرار وجود "شبكات المصالح المسلحة" التي تعيق أي محاولة لتوحيد العقيدة الأمنية، مما يخلق دورة تمويل ذاتية للصراع (United Nations Security Council, 2024, p. 45).

هذا الوضع خلق "دورة حياة للصراع"، حيث أصبح استمرار الانقسام المؤسسي مصلحة اقتصادية قائمة لطبقة من أمراء الحرب والتجار والمستفيدين من غياب الرقابة المالية المركزية، إن هذا الارتباط الشرطي بين السلاح والمال يمثل العائق الأكبر أمام أي خطط لإصلاح قطاع الأمن (SSR) فكما تؤكد مجموعة الأزمات الدولية (International Crisis Group, 2025)في تقريرها Frozen Billions: Reforming Sanctions on the Libyan Investment Authority، تُقاوم هذه الشبكات أي محاولة لتوحيد المؤسسة العسكرية أو المصرف المركزي، لأن ذلك يعني ببساطة تجفيف منابع تمويلها غير المشروع وانهيار نفوذها السياسي، ويشير التقرير إلى أن النخبة السياسية الليبية تستفيد من الثروة النفطية الهائلة (التي تقدر بنحو 70 مليار دولار من الأصول المجمدة)، بينما لا يرى المواطن الليبي سوى القليل منها، مع غياب شبه كامل للاستثمار في مشاريع التنمية (International Crisis Group, 2025, p. 8).

ثالثاً/ غياب العقيدة الأمنية والرقابة المدنية:

تكمن الفجوة الكبرى والأكثر عمقًا في غياب "عقيدة أمنية (Security Doctrine) " وطنية، تعيد تعريف مفهومي العدو والصديق والمصلحة العليا على أسس وطنية جامعة، فالتعددية في مراكز القرار الأمني أدت إلى تآكل الهرمية العسكرية بشكل كامل، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل امتد ليشمل غياب الرقابة المدنية الدستورية (المتمثلة في البرلمان المنتخب والقضاء المستقل) على ميزانيات وأداء الأجهزة الأمنية، هذا الفراغ الرقابي سمح باستمرار التجاوزات وعدم المساءلة. (United Nations Security Council, 2024, p. 52)

علاوة على ذلك، فإن الارتهان المتزايد للتدخلات الخارجية - كما توثق تقارير مجلس الأمن (Security Council Report, 2025) - جعل من صياغة قرار أمني سيادي أمراً بالغ التعقيد، ففي تقريرها لشهر مايو 2025، تشير المجلة الشهرية لمجلس الأمن الدولي إلى استمرار حالة الانسداد السياسي والصراع على الشرعية بين حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس والحكومة الليبية في الشرق، مع استمرار نقل الأسلحة إلى طرابلس وبناء تواجدات عسكرية كبيرة في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان، مما يشكل تهديداً خطيراً للمدنيين ويقوض اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020 (Security Council Report, 2025, p. 2)، هذا التداخل بين الأجندات الإقليمية والدولية ومتطلبات الأمن الداخلي الليبي يحول دون أي إصلاح جذري في منظومة حوكمة الأمن القومي الليبي، وتتفق هذه الحالة مع ما ذهبت إليه دراسات (مركز دراسات الوحدة العربية،2023) من أن إصلاح قطاع الأمن في دول النزاع العربي يصطدم دائماً بغياب الإرادة السياسية وتغول الفواعل المسلحة على المؤسسات النظامية.

المبحث الرابع: السيناريوهات المستقبلية والمتطلبات الاستراتيجية لتعزيز الأمن القومي الليبي(2026-2030) :

أولاً: السيناريوهات المستقبلية:

بناءً على تفاعل المتغيرات المستقلة الرئيسية في النموذج التحليلي لهذه الدراسة (الانقسام المؤسسي وغياب حوكمة الأمن، وغياب العقيدة الأمنية وضعف التنسيق والتكامل الأمني وتنامي فكر "القبيلة والغنيمة والمغالبة") مع المتغيرات الأخرى، ووفقًا لنتائج التحليل الوصفي وتحليل مضمون التقارير المنشورة حول الحالة الليبية، يمكن حصر مستقبل الأمن القومي الليبي في ثلاثة مسارات رئيسية، **تتحدد درجة احتمالية كل منها بمدى استمرار أو تغير العلاقات السببية التي اسردتها فرضيات الدراسة:**

1. **سيناريو الجمود المستمر (Status Quo Scenario):** وهو السيناريو الأكثر ترجيحاً وفقًا لتقارير (International Crisis Group, 2025)وتحليلنا للفترة الزمنية، حيث تظل الفرضية الأولى شائعة " الانقسام المؤسسي يخدم المصالح الفئوية "، ففي هذا السيناريو، يتم إدارة التهديدات بشكل مؤقت (Conflict Management)دون حل جذري لفجوة الحوكمة، مع بقاء الانقسام المؤسسي وتعدد مراكز القوى كحقيقة قائمة.
2. **سيناريو الانهيار والانكشاف التام (Total Collapse & Vulnerability Scenario):** هذا السيناريو يمثل التفعيل المتطرف للفرضية الثانية "أزمة الأمن القومي هي أزمة حوكمة" ويحدث في حال تصاعد الخلاف على الموارد السيادية إلى درجة انهيار الاتفاقات الهشة الحالية، مما يؤدي إلى صدام عسكري شامل، ففي هذه الحالة، تصل فجوة الحوكمة إلى ذروتها، وتنهار فكرة "الدولة الموحدة" بشكل كامل، مما يعمق الانكشاف والهشاشة الأمنية أمام التدخلات الخارجية (عبد الحي، 2023).
3. **سيناريو التحول نحو الحوكمة (Transition to Governance Scenario):** وهو السيناريو المتفائل الذي يفترض نجاح الضغوط الدولية والمبادرات الوطنية في كسر حلقة الانقسام والجمود السياسي والمؤسسي، ولتحقيق هذا السيناريو، يجب العمل على إبطال مفعول الفرضيتين الأولى والثانية من خلال تطبيق التوصيات الواردة في هذه الدراسة، والعمل على محاكاة النموذج التحليلي للدراسة مع الواقع العملي لمنظومة الأمن القومي الليبي لتحسين أوضاعه ومعالجة الخلل البنيوي في منظومة السيادة وحوكمة الامن والاقتصاد الليبي، ويتطلب هذا الانتقال من أمن الأفراد والقبيلة وجماعات المصلحة إلى أمن المؤسسة والدولة، وهو ما يستند إلى تفعيل الفرضية الثالثة "ربط الأمن بالتنمية والمصالحة المجتمعية".

ثانياً: المتطلبات الاستراتيجية للتعافي (The Strategic Requirements):

للانتقال من سيناريوهات الجمود أو الانهيار إلى سيناريو "التحول نحو الحوكمة"، **تقترح الدراسة ضرورة توفر المتطلبات التالية:**

1. **المتطلب المؤسسي (Institutional Requirement):** البدء الفوري في إصلاح قطاع الأمن (Security Sector Reform - SSR)لدمج التشكيلات المسلحة وفق معايير مهنية وتوحيد الهيكل القيادي للمؤسسة الأمنية والعسكرية (كارتاس، 2023).
2. **المتطلب القانوني (Legal Requirement):** تأطير مفهوم الأمن القومي الشامل عبر دستور دائم يمنع استغلال المؤسسات الأمنية في الصراعات السياسية ويضمن الرقابة المدنية.(Civilian Oversight)
3. **المتطلب الاقتصادي (Economic Requirement):** فك الارتباط بين السلاح والمورد المالي عبر آلية شفافة لتوزيع الثروة، مما يضع حداً لـتسييس الاقتصاد (World Bank, 2025).

المبحث الخامس: أبعاد ومقومات الأمن القومي ومؤشرات القياس (دراسة تطبيقية على الحالة الليبية):

انطلاقاً من مقاربة مدرسة كوبنهاغن "Copenhagen School"، **يمكن تحليل الحالة الليبية وفق الأبعاد التالية:**

أولاً: الأبعاد الخمسة للأمن القومي (The Five Dimensions):

انطلاقاً من مقاربة مدرسة كوبنهاغن (Copenhagen School) التي وسعت مفهوم الأمن ليشمل أبعاداً غير عسكرية، يمكن تحليل الحالة الليبية وفق الأبعاد التالية:

1. **البعد العسكري والأمني (Military/Security Dimension):** يتمثل في قدرة الدولة على احتكار العنف الشرعي، وحماية الحدود، والدفاع عن السيادة الوطنية ضد التهديدات الخارجية والداخلية.

- **الإسقاط على ليبيا:** يعاني هذا البعد من انهيار شبه كامل، حيث تعددت الفواعل المسلحة غير الحكومية (NSAGs) وأصبحت هي المسيطرة الفعلية على الأرض، حيث تشير الدراسات (Brookings, 2024) إلى أن هذه الجماعات أصبحت "ضرورية في الحفاظ على عدم الاستقرار السياسي في ليبيا"، حيث تعمل كمقدمي أمن رئيسيين ووسطاء قوة، مما يجعلها أساسية في برنامج ترتيب سياسي، كما أن استمرار الانقسام بين المؤسسة العسكرية في الشرق والغرب (التابعة لحكومة الوحدة الوطنية) يعمق حالة الانهيار الأمني

2. **البعد السياسي والمؤسسي (Political/Institutional Dimension):**

يتعلق بشرعية النظام السياسي، واستقرار المؤسسات الحاكمة، وقدرتها على إدارة الصراع وحل النزاعات سلمياً.

- **الإسقاط على ليبيا:** تعاني ليبيا من انقسام حاد بين سلطتين متنافستين: حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس غرباً، والحكومة الليبية المدعومة من مجلس النواب في طبرق شرقاً، تشير تقارير (Freedom House,2025) إلى أن

الانقسامات الداخلية والصراع المدني المتقطع منذ 2011 أدت إلى انهيار المؤسسات، مع استمرار فشل الجهود الدولية لتوحيدها، كما أن المؤسسات القضائية غير راغبة وغير قادرة على التحقيق بجدية في الجرائم الخطيرة.

3. البعد الاقتصادي (Economic Dimension):

يعني القدرة على تأمين الموارد الحيوية للدولة، وتوزيع الثروة بشكل عادل، ومنع استغلال الاقتصاد لتمويل الصراعات.

- **الإسقاط على ليبيا:** يشكل قطاع النفط العمود الفقري للاقتصاد الليبي، لكنه تحول إلى وقود للصراع بدلاً من أن يكون مورداً للتنمية، تشير التقديرات إلى أن ليبيا تخسر ما بين 3 إلى 5 مليارات دولار سنوياً بسبب تهريب الوقود والاعتمادات المستندية الوهمية، كما أن الانقسامات في المؤسسات الاقتصادية والرقابية بين الشرق والغرب، بما في ذلك المصرف المركزي وديوان المحاسبة، تحد من الشفافية والقدرة على الرقابة المؤسسية (World Bank, 2025).

4. البعد الاجتماعي والمجتمعي (Social/Societal Dimension):

يرتبط بحماية الهوية الوطنية، والحفاظ على النسيج الاجتماعي، ومنع الصراعات العرقية والقبلية.

- **الإسقاط على ليبيا:** يعاني النسيج الاجتماعي الليبي من تمزق حاد، مع تنافس قبلي حاد في المناطق الجنوبية (صراعات بين التبو والطوارق والعرب)، وشيوع الإحساس بالتهميش في مناطق الجبل الغربي، تشير التقارير إلى استمرار "الاختفاء القسري كظاهرة منتشرة ومنهجية" تستهدف السياسيين والصحفيين والناشطين، كما أن هناك "مئات الآلاف من النازحين داخلياً" نتيجة الصراعات المستمرة (البشير،2022).

5. **البعد البيئي والإنساني (Environmental/Humanitarian Dimension):**

يشمل التهديدات البيئية (ندرة المياه، التصحر، الكوارث الطبيعية) وحماية حقوق الإنسان الأساسية.

- **الإسقاط على ليبيا:** تبرز كارثة درنة (سبتمبر 2023) كأبرز مثال على تداخل البعد البيئي مع فشل الحوكمة، حيث تسبب انهيار سدين بسبب إعصار دانيال في مقتل آلاف الأشخاص، وأظهرت التحقيقات إدانة 12 مسؤولاً حالياً وسابقاً بتهم الإهمال وسوء الإدارة، كما أن أوضاع المهاجرين في مراكز الاحتجاز لا إنسانية مع اكتظاظ شديد وتعذيب وسوء معاملة.

ثانياً: مؤشرات قياس حوكمة الأمن القومي (National Security Indicators) - التقييم الكمي للحالة الليبية:

يمكن قياس حالة الأمن القومي في أي دولة من خلال مجموعة من المؤشرات القابلة للرصد ويستعرض الجدول التالي الحالة الأمنية والاجتماعية في ليبيا من خلال مؤشرات مركبة تعكس الفجوة بين السياسة النظرية والواقع التطبيقي:

جدول رقم (1): مؤشرات قياس كفاءة الأمن القومي الليبي والتقييم الكمي للحالة الراهنة(2025-2026)

المؤشر	التقييم (الحالة الليبية 2025-2026)	المصدر المرجعي
مؤشر السلام العالمي (GPI)	تصنيف "منخفض جداً" (ضمن آخر 10 دول)	institute for Economics & Peace (2025)
مؤشر الدول الهشة (FSI)	"تنبيه عالٍ جداً" (Very High Alert)	Fund for Peace(2025)
نسبة احتكار الدولة للعنف	أقل من 30% (سيطرة المليشيات والمرتزقة)	Brookings Institution (2024)
مؤشر مدركات الفساد	من أسوأ 20 دولة عالمياً	Transparency International (2025)
عدد النازحين داخلياً	أكثر من 250,000 نازح	IOM - Libya IDP Report (2025)
نسبة البطالة بين الشباب	أكثر من 45%	World Bank Economic Monitor (2025)
عدد الضحايا في البحر المتوسط	أكثر من 1,200 قتيل ومفقود سنوياً	UNHCR / IOM (2025)
سيطرة الحكومة على الحدود	أقل من 20% (حدود منفذة بالكامل	UN Security Council Panel of Experts (2024)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير: (Vision of Humanity, 2025) ، (Fund for Peace, 2025)، (World Bank, 2025)

من خلال استقراء البيانات الواردة في الجدول أعلاه، يتضح أن هناك ارتباطاً شرطياً بين ضعف احتكار العنف (أقل من 30%) وارتفاع مؤشر الهشاشة، هذا يعني أن الدولة الليبية في عام 2026 لا تزال تعاني من عجز وظيفي في تأمين فضاءاتها السيادية، حيث أن الحدود المنفذة (بنسبة 80% خارج السيطرة الرسمية) تفتح المجال أمام التهديدات الهجينة التي ناقشناها، وتؤدي مباشرة إلى النتائج الإنسانية المأساوية المتمثلة في ضحايا الهجرة والنزوح الداخلي.

ثالثاً: النتائج المترتبة على غياب حوكمة الأمن القومي (Consequences):

أدى غياب الحوكمة الأمنية إلى تحول ليبيا إلى حالة الانكشاف الاستراتيجي، **وهو ما يتجلى في:**

1. **تآكل السيادة والارتهان الخارجي:** تحول ليبيا إلى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية، وعجز الدولة عن بسط نفوذها خاصة في الجنوب.
2. **تنامي التهديدات الهجينة:** نشاط الجريمة المنظمة العابرة للحدود، حيث أصبحت ليبيا معبراً لتهريب البشر (بعائدات تصل لـ 1.5 مليار دولار سنوياً). (Jamestown Foundation, 2025).
3. **تفاقم الأزمة الإنسانية والخدمية:** وجود أكثر من 800 ألف مهاجر في ظروف مأساوية، وانهيار البنية التحتية للكهرباء والمياه نتيجة النزاعات المسلحة.

نتائج الدراسة (Research Findings):

بناءً على التحليل السابق وتطبيق مقاربة مدرسة "كوبنهاغن" على الحالة الليبية، خلصت الدراسة إلى أن معضلة الأمن القومي في ليبيا هي نتاج لتفاعلات بنيوية معقدة، **يمكن إيجازها في النقاط التالية:**

1. أظهر تحليل المضمون بالدراسة أن حصر الأمن القومي في البعد العسكري وحده لم يعد كافياً لتفسير الحالة الليبية؛ إذ تبين أن التهديدات الاقتصادية والمجتمعية والبيئية (كأزمة درنة 2023) تمثل مهددات "وجودية" تفوق في أثرها التحديات العسكرية التقليدية، مما يؤكد نجاعة المقاربة خماسية الأبعاد (مدرسة كوبنهاغن).
2. كشفت الدراسة عن تحول جوهري في وظيفة المؤسسات الأمنية من حماية كيان الدولة إلى حماية النخب الحاكمة والجماعات المصلحية، وهو ما أدى إلى تآكل مفهوم المصلحة الوطنية العليا، وجعل من الانقسام المؤسسي أداة لاستمرار الصراع بدلاً من كونه مجرد نتيجة له.
3. توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط شرطي بين غياب الحوكمة المالية ونمو شبكات الجريمة المنظمة؛ حيث تحولت الموارد السيادية (النفط والاعتمادات) إلى وقود للصراع تُقدر قيمته المهدورة بمليارات الدولارات سنوياً، مما خلق طبقة من المستفيدين ترى في استقرار الدولة تهديداً لمصالحها.
4. أثبتت المؤشرات الكمية لعام 2024، والتقديرات الاستشرافية لعام 2025 ، أن الدولة الليبية تعاني من عجز سيادي في السيطرة على حدودها (بنسبة نفاذ عالية جداً)، مما جعل القرار الأمني الليبي متغيراً تابعاً للتوازنات الإقليمية والدولية وليس تعبيراً عن إرادة وطنية مستقلة.
5. خلصت الدراسة إلى أن ما يعرف بـ فجوة الحوكمة (غياب العقيدة الأمنية الموحدة، وضعف الرقابة المدنية، وتعدد مراكز القرار) هو المتغير المركزي الذي يفسر استمرار حالة الانكشاف الأمني في ليبيا، وليس مجرد نقص الموارد أو غياب الرؤى النظرية.
6. أظهرت الدراسة أن غياب رؤية وطنية شاملة لحوكمة الأمن القومي شكلت معززات هشاشة وضعف وتفكك منظومات ومؤسسات الدولة ما انتج حالة من الفوضى وهدر الموارد وتفشي مظاهر الابتزاز السياسي والفساد وانتشار فكر القبيلة والغنيمة والمغالبة.

التوصيات الاستراتيجية (Strategic Recommendations):

بناءً على النتائج المستخلصة، تضع الدراسة خارطة طريق لتعزيز حوكمة الأمن القومي الليبي وفق الركائز التالية:

1. البدء الفوري في صياغة استراتيجية أمنية شاملة توحد المفاهيم الأمنية بين الشرق والغرب، وتحدد ملامح "العدو والصديق" بناءً على الجغرافيا السياسية لليبيا وليس الولاءات السياسية العابرة.
2. ضرورة إخضاع القطاع الأمني لسلطة القضاء والمؤسسات الرقابية، مع فصل ميزانيات الدفاع عن التجاذبات السياسية لضمان توجيه الموارد نحو بناء مؤسسات مهنية محايدة.
3. تبني نظام شفاف لإدارة العوائد النفطية وتجفيف منابع تمويل المليشيات، من خلال تفعيل الرقابة الدولية والمحلية المشتركة على المصرف المركزي والمؤسسات المالية.
4. الانتقال من الرقابة التقليدية الهشة إلى "الحوكمة التقنية" للحدود الجنوبية عبر توظيف الطائرات المسيرة ومنظومات الاستشعار الحراري، بالتعاون الاستراتيجي مع دول الجوار الأفريقي.
5. ربط الاستقرار الأمني بالتنمية المكانية في المناطق الرخوة (مثل الجنوب) ومناطق الجبل الغربي، انطلاقاً من أن تأمين المواطن معيشياً هو الركيزة الأساسية لمنع انخراطه في شبكات التهريب أو الإرهاب.
6. بناء مرجعية وطنية للأمن القومي.
7. إصلاح قطاع الأمن على مراحل واقعية.
8. ضبط الاقتصاد السياسي للعنف، وتطوير تعاون حدودي وإقليمي ذكي، وربط الأمن بالتنمية والعدالة الانتقالية.

مقترحات لدراسات مستقبلية (Future Research Suggestions):

لإكمال ما بدأته هذه الدراسة، يقترح الباحث التوسع في المحاور التالية:

1. دراسة دور الأمن السيبراني في حماية المؤسسات السيادية الليبية من الاختراقات الخارجية في ظل حالة التشظي القائمة.
2. بحث الآليات الكفيلة بتحويل "اقتصاديات الحرب" في ليبيا إلى "اقتصاديات إنتاجية" تساهم في دمج المقاتلين السابقين.
3. تحليل أثر التغير المناخي ونقص الموارد المائية (النهر الصناعي نموذجاً) كفتيل محتمل للنزاعات المحلية القادمة.

4. دراسة معمقة تبحث في كيفية تحويل النفط من "وقود للصراع" إلى "ضامن للأمن القومي" عبر آليات الشفافية الدولية.
5. بحث تقني استراتيجي يستعرض آليات توظيف التكنولوجيا الحديثة في مراقبة الحدود الجنوبية في ظل غياب الانتشار العسكري الكثيف.
6. تحليل لمحتوى خطاب الكراهية وأثره في تعميق الانقسام المؤسسي، وكيفية بناء "أمن إعلامي" يدعم الهوية الوطنية.
7. دراسة تركز على "أزمة المياه" والتصحر كمهددات وجودية قادمة قد تثير نزاعات داخلية جديدة على الموارد المائية.
8. اجراء دراسة لتقييم أثر شيوع فكر "القبيلة والمغالبة والغنيمة" على حوكمة الأمن القومي الليبي.

الخاتمة (Conclusion):

تخلص هذه الدراسة إلى أن معضلة الأمن القومي في ليبيا تتجاوز كونها أزمة تقنية مرتبطة بنقص الموارد العسكرية، لتترسخ في جوهرها كأزمة حوكمة وبناء دولة بامتياز، لقد كشف التحليل المعمق أن الفجوة المزمنة بين التنظير والتطبيق ناتجة عن غياب المرجعية السيادية الموحدة، مما أدى إلى انحراف الوظيفة الأمنية من حماية المجتمع إلى العمل كأداة للصراع بين النخب والفاعلين المسلحين، وبناءً عليه، فإن استعادة فاعلية حوكمة الأمن القومي الليبي تقتضي بالضرورة الانتقال من نمط أمني القائم على التحالفات النفعية المؤقتة، إلى أمن المؤسسة المرتكز على العقيدة الوطنية والرقابة المدنية الشاملة، في إطار مصالحة وطنية تُعيد تعريف الهوية الأمنية للدولة.

وعلى الصعيد الأكاديمي، ساهمت هذه الدراسة في إثراء الأدبيات الأمنية من ثلاثة جوانب رئيسية:

1. تقديم اختبار تطبيقي لمقاربة مدرسة "كوبنهاغن" في بيئة دولة هشة، مما أظهر مرونة هذه المقاربة في تحليل تجزئة الأمن.
2. تطوير أدوات تحليلية مبتكرة تمثلت في مصفوفة أبعاد التهديدات ونموذج تدفق التهديدات، والتي يمكن استعارتها كإطار نظري لتحليل الأزمات المشابهة في الدول الهشة.
3. تقديم دليل تجريبي يثبت أن مأزق الأمن الليبي نتاج لتفاعلات بنيوية معقدة بين السياسي والاقتصادي والاجتماعي، مما يرسخ مفهوم فجوة الحوكمة كمتغير مركزي في تفسير تعثر بناء الدولة في مراحلها الانتقالية.

قائمة المراجع (References):

أولاً: المراجع العربية:

1. **البشير، عماد** (2022). ليبيا: الدولة والقبيلة - دراسة في سوسيولوجيا السياسة وأزمة بناء الدولة، بيروت: دار الرافدين للنشر والتوزيع.
2. **البنك الدوليز** (2025). تقرير الرصد الاقتصادي لليبيا: الهشاشة والتعافي المؤسسي، واشنطن: مطبوعات البنك الدولي.
3. **بشارة، عزمي** (2022). في الإجابة عن سؤال: ما الدولة؟، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
4. **التقرير الاستراتيجي العربي** (2024). الاقتصاد السياسي للصراعات العربية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
5. **حماد، مجدي** (2021) . العقيدة العسكرية للدول العربية، القاهرة: دار الشروق.
6. **الزياني، عبد الله** (2022) . حوكمة القطاع الأمني في مراحل التحول الديمقراطي، القاهرة: دار النهضة العربية.
7. **سالم، محمد** (2023) . مستقبل الدولة الوطنية في المنطقة العربي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
8. **عبد الحي، وليد** (2023) . تحولات النظام الدولي ومستقبل السيادة الوطنية في المنطقة العربية، عمان: دار القدس للنشر والتوزيع.
9. **كارتاس، المنصف، وسير ماري، دي جي (محررون)** (2023) . إصلاح قطاع الأمن في المنطقة العربية: التحديات والآفاق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
10. **مجموعة الأزمات الدولية** (2025) . المليارات المجمدة: إصلاح العقوبات على المؤسسة الليبية للاستثمار، بروكسل: تقرير الشرق الأوسط.
11. **مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة** (2024) . التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بليبيا المنشأ عملاً بالقرار 1973 (2011) (S/2024/914).نيويورك: منشورات الأمم المتحدة.
12. **مركز الجزيرة للدراسات** (2024) . الجيش والسياسة في العالم العربي بعد عام 2011، الدوحة: منشورات مركز الجزيرة.
13. **معهد بروكينجز** (2024) . إصلاح قطاع الأمن في الدول المتشظية: الحالة الليبية، واشنطن: مؤسسة بروكينجز.
14. **مقلد، إسماعيل صبري** (2023) . الاستراتيجية والأمن القومي: قضايا معاصرة، القاهرة: دار الفكر العربي.
15. **الجابري، محمد عابد** (1990). العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته: الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
16. **الجابري، محمد عابد** (1971). فكر ابن خلدون: العصبية والدولة (معالم نظرية خلدونية في التاريخ العربي): دار النشر المغربية، الدار البيضاء.
17. **بوطالب، محمد نجيب** (2002) سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
18. **سلامة، غسان (1987).** المجتمع والدولة في المشرق العربي: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية (English References):

1. **Brookings Institution.** (2024). The trajectory of Libyan armed groups and the monopoly of violence. Washington, D.C.: Brookings Reports.
2. **Council on Foreign Relations (CFR).** (2024). Civil conflict in Libya: Global conflict tracker. New York: CFR Press.
3. **Fragile States Index.** (2025). Fragile States Index Annual Report 2025. Washington, D.C.: Fund for Peace (FFP).
4. **Freedom House.** (2025). Libya: Freedom in the world 2025 country report. Washington, D.C.: Freedom House.
5. **IFAD.** (2024). Libya country strategy note 2023–2024: Economic and resource context. Rome: International Fund for Agricultural Development.
6. **Institute for Economics & Peace.** (2025). Global Peace Index 2025: Measuring Peace in a Complex World. Sydney: Vision of Humanity.
7. **International Crisis Group (ICG).** (2025). Frozen billions: Reforming sanctions on the Libyan Investment Authority. Brussels: ICG.
8. **International Organization for Migration (IOM).** (2025). Libya IDP & Returnee Report. Displacement Tracking Matrix (DTM).
9. **Jamestown Foundation.** (2025). Weakened Islamic state eyes resurgence in Libya. Terrorism Monitor, 23(7).
10. **Security Council Report.** (2025). Monthly forecast: Libya (May 2025). New York: SCR.
11. **Transparency International.** (2025). Corruption Perceptions Index 2024: Focus on Libya and conflict zones. Berlin: TI Press.
12. **UK Home Office.** (2025). Country policy and information note: Security situation, Libya. London: Government Publications.
13. **UNHCR & IOM.** (2025). Central Mediterranean Route: Deaths and Disappearances Report. Geneva: United Nations.
14. **United Nations Security Council.** (2024). Resolution 2755 (2024) on the situation in Libya. New York: UN Digital Library.
15. **World Bank.** (2025). Libya economic monitor: Institutional fragmentation and the shadow economy. Washington, D.C.: World Bank Group.